مجلة المعجمية - تونس

ع 14-15

1999

من قضايا التّمثيل والاستشهاد في المعجم اللغوي العام : تطبيق على «المحيط : معجم اللغة العربية»

بحث : عبد العزيز المسعودي

1 - تقـــــــديم :

ازدهرت صناعة المعاجم في أوروبا خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وشهدت تطورا لم يسبق له نظير من ناحيتي الكم والكيف لأسباب لسانية وخارج - لسانية من أهمها انتشار اللغات الأوروبية في مختلف أرجاء العالم وإشراف المؤسسات المعاجمية المتطورة على تأليف المعاجم ونشرها مثل مؤسسة «روبير» Robert التي أسسها المعاجمي الفرنسي «بول روبير» سنة 1951 و«لاروس» Larousse التي تأسست منذ سنة 1852 ثمّ تزايد نشاطها في النصف الثاني من هذا القرن، و«أكسفورد» Oxford التابعة لجامعة أكسفورد . . . الخ.

ولئن ظل النص المعجمي محافظا في الظاهر على بنيته التقليدية من مداخل مرتبة ألفبائيا وشروح فإنه لم يخل في الواقع من مظاهر تجديد بارزة نتجت عن تطور النظرية اللسانية (1). فالفصل المنهجي في اللسانيات البنيوية بين الدراسة الآنية والدراسة التطورية قد تجلّى واضحا من خلال بعض المعاجم الحديثة التي فصل واضعوها فصلا زمانيا بين وجوه الاستعمال اللغوي إمّا بإقصاء المواد القديمة من معاجم الآنية الحديثة وإما بالإبقاء على البعض مما تقادم منها مع التنبيه إليه ووسمه بعلامة «قديم» Vieilli أو «مهجور» Archaïsme، ثم إن حضور ثنائية الآني والزماني في أذهان اللسانيين علماء المعجم جعلهم يحذرون مزالق الخلط بين الآنيات مثل تعريف المداخل القديمة أو التمثيل لها بلغة واضحة حديثة(2) . لذلك نراهم يحرصون على تزامن معطيات النص المعجمي حتى يعكس الوصف واقع اللغة في كل حالة من حالاتها.

(1) ينظر : Lexique, in Grand Larousse de la Langue Française (GLLF)

(2) Dubois (J et C), 1971 : Introduction à la lexicographie, p. 92; Rey (A), 1977 : Le lexique, images et modèles , p. 38.

ومن مظاهر تأثر الصناعة المعجمية باللسانيات تأكد الحاجة إلى الشواهد والأمثلة بعد أن كان وجودها اختياريا. فتحليل المحتوى الدلالي لوحدات المعجم ولاسيما الأفعال أصبح خاضعا لتحليلها التوزيعي وبالتالي لاستقراء عيّنات من الأمثلة والشواهد التي تتوفّر لواضعي المعجم قبل الشروع في التأليف أي أثناء مرحلة العمل قبل القاموسي Pré-dictionnairique حسب اصطلاح برنار كيمادا (3).

وتبرز أهمية الخصائص التركيبية للأفعال من خلال ترتيب المداخل الفرعية حسب علاقاتها المركّبية وعدد الفضلات التي تتوارد معها إجباريا فتكسب البنية المركّبة في التعابير التحليلية Locutions analytiques أو في التعابير الاصطلاحية Idiotismes (4) معنى معجميا لا يتحقق عند الاكتفاء بالشكل الأصلي للفعل مجردا من كلّ تكملة. فمثل هذه الخصائص الشكلية للأفعال أكد عليها المعجميون الغربيون في تطبيقاتهم ومنهم «لوي قيلبار» L. Guilbert في المعجم الفرنسي Grand Larousse de la Langue Française، و«جون سنكلار» John Sinclair في المعجم الأنكليزي Collins Cobuild English Language Dictionary (1987)... وغيرهما من اللسانيين والمعاجمين الذين أجمعوا نظرا وتطبيقا على قيمة التركيب ومكانة الأمثلة والشواهد في النص المعجمي، وإن وجدت بين البعض منهم اختلافات تهم درجة احتياج النص المعجمي إلى المثال.

فـ«جوزيت راي - ديبوف» J.Rey-Debove تقسم الأمثلة إلى متواليات مقّننة Séquence codée كالمتلازمات Collocations الضرورية لتوضيح النص المعجمي ومتواليات حرة Séquence libre أي كل ملفوظ دال يصنعه المعاجمي بنفسه لتوضيح مدخل من المداخل. وهي تعتبر النوع الثاني من الأمثلة أقل قيمة من الأوّل (5). أما «مارسيل كوهين» M.Cohen فلا يميز بين مثال وآخر لأنه كان يدعو منذ الأربعينات إلى تعويض التعريف بالمثال وقد تمكن إلى حد مّا من تطبيق فكرته بإصدار «معجم الفرنسية

(3) مجال القاموسية Dictionnairique عند «برنار كيمادا» هو القاموس باعتباره انجازا وموضوعا للدرس، أما المعاجمية Lexicographie فتهتم في رأيه باشكال الوحدات المعجمية ودلالاتها تحليلا وإحصاء وذلك من خلال ملاحظتها في الاستعمال (انظر : Quemada (B) : Notes sur .(lexicographie et dictionnairique, p. 235

(4)للتّمييز بين المفهومين ينظر مثلا : ابن مراد (ابراهيم) 1997 : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 21-20.

(5) Rey - Debove (J) 1970 : Le domaine du dictionnaire, p. 25

الحيـــة» Le dictionnaire du français vivant, Bordas 1970 ، وحسب «ديبـوف» يبقى رأي «كوهين» غيـر قادر على الصمود أمـام البرهنة (6)؛ لكن «هوصـمان» J.Hausmann وهو بدوره من المتحمسـين للأمثلة قد حاول البرهنة بجدية على وجـاهة موقفه (7) بعد أن صنف الكلم نوعين : مستقل دلاليا وغير مستقل. الأول يمكن تعريفه من غير اللجوء إلى استـعمالاته في السـياق مثل برتقـالة ومكبح وأعزب . . . فـيكفي على حد تعبـيره أن نأخذ بين أيدينا برتقالة ونصفها حتى نتوصل إلى تعريفها. أما النوع الثاني فيخضع محتواه الدلالي لسياقه ويستعصي علينا تعريفه مـعزولا عن التركيب فضلا عن أن قارئ المعجم قد لا يفهم التعريف إلا من خلال المثال (8)، وهنا يفضّل هوصمان المثال على التعريف. فالمهم لديه ليست المعلومات التعريفية وإنّما المعلومات التركيبية والسياقية والمقامية. فالتعريف يقرب من الأذهان معنى الوحدة المعـجمية أمّا المثال فيـوضح كيفية الاستعـمال إلى جانب تقريب المعنى وتلك في رأيه عـلة وجود المعـجم أي تعليم المستـعمل الأجنبي كـيـفيـة اسـتخـدام الوحدات المعجمية الموصوفة دون الاكتفاء بفهم معانيها.

وإذا كان هذا هو شـأن الأمثلة والشواهد في المعـجميـة الغربية الحـديثة فإن شـأنها لدى العرب مـختلف ومكانتـها في جل المعـاجم العربيـة الحديثة هامـشيـة مقارنة بـالمعاجم الأوروبية أو بأمهات المعاجم القـديمة مثل لسان العرب لابن منظور (ت711هـ / 1311م) أو تاج العروس للزبيـدي (ت1205 هـ / 1790م). فهذان المعـجمان يتـميزان بخاصـيتين بارزتين :

- ثراء الشواهد من شعـر وقرآن وأحاديث نبوية وأقوال مأثورة إضـافة إلى الأمثلة الكثـيرة التي وفّـرتها مـشافـهة الأعـراب فكونت رصـيدا ثريا يحـيط أحيـانا بمختلف أوجـه الاستعمال (9) ومستوياته (10).

(6) Rey - Debove (J) 1991 : La lexicographie moderne, p. 153.

(7) Hausmann (J) 1990 : La définition est-elle utile ? Regard sur les dictionnaires allemands, anglais et français. p.228.

(8) يذكر مثالا على ذلك Dresser : mettre par écrit حيث لا يفهم التعريف إلا من خلال المثال Dresser un plan, un bilan :

(9) يقال مثلا «ولدت ولدها على رأس واحد» أي بعضهم إثر بعض وكذلك «ولدت ثلاثة أولاد رأسا على رأس» أي واحدا إثر آخر (انظر لسان العرب مادة رأس).

(10) من ذلك عبـارة «أعد عليّ كـلامك من الرأس» التي نسـبـها ابن سيـده إلى استعـمالات العـامة والأفصح عنده «أعد عليّ كلامك من رأس»؛ وأورد الجوهري ما يلي : «قولهم أنت على رئاس أمرك أي أوّله والعـامة تقول على رأس أمـرك». بل إن القدامى قـد يوردون بدائل لهجيـة تبدو للمعاجمي الحديث غير جديرة بالالحاق بالمادة المعجمية مثل «النات» وهي لغة في «الناس». إلخ

- دقّة الإحالات حيث تنسب الشواهد إلى أصحابها ويذكر مصدرها وسياقها الذي قيلت فيه، وتسند الأمثلة إلى رواتها من اللغويين والنحاة الذين عاصروا حركة الجمع كالخليل بن أحمد (ت 175 هـ / 791م) (11) أو الأزهري (ت370 هـ / 980م) الذي روى بنفسه جملة من الإضافات حفظها ووعاها من أفواه العرب الذين شاهدهم وأقام بين ظهرانيهم (12)، وقد عدّ ذلك سببا بارزا من أسباب تأليف معجمه «تهذيب اللغة».

ولئن اختلفت مقاصد الاستشهاد بين القديم والحديث (13) فمن الثابت لدينا ثراء مادة التمثيل والاستشهاد في المعاجم القديمة مقارنة بالمعاجم الحديثة ذات الطابع المدرسي مثل المنجد (صدرت طبعته الأولى سنة 1908) للويس المعلوف أو الرائد (1965) لجبران مسعود أو المعاجم الكبيرة مثل محيط المحيط (1870) لبطرس البستاني أو البستان (1927) لعبد اللّه البساني ومادّتهما الأساسيّة اختصار لمادّة القاموس المحيط ومنهجهما في التأليف والتّعامل مع الشّواهد ظلّ متأثرا بمنهجه الذي عبّر عنه الفيروز آبادي بقوله «وألّفت هذا الكتاب محذوف الشّواهد مطروح الزّوائد معربا عن الفصح والشّوارد» (14) . فصاحب القاموس همّش الشّواهد وجعلها لا ترقى إلى قيمة التّعريف وبالتّالي من الممكن طرحها عند اختصار المدوّنة. وقد ظلّ هذا الموقف سائدا لدى المحدثين بحكم مكانة «القاموس» عندهم فواصلوا تهميش الشّواهد مستغنين عنها في مختصراتهم (15).

ورغم التّقصير الذي شمل المعاجم الموضوعة بعد عصر النّهضة فإننا نلمس اهتماما متزايدا بالشّواهد في المعاجم اللّغوية العامّة الصادرة في النّصف الثّاني من هذا القرن مثل المعجم الوسيط (1960) لمجمع اللّغة العربية بالقاهرة، والمعجم العربي الحديث (1973) لخليل الجرّ، والمحيط : معجم اللّغة العربيّة (1993) لمجموعة من المؤلفين.

---

(11) نسب إليه على سبيل الذكر «أنه سمع أعرابيا فصيحا يقول : إذا بلغ الرجل ستّين فإيّاه وإيّا الشواب» [جمع شابة] (انظر لسان العرب مادة شبب).

(12) مقدمة «تهذيب اللغة»، ص ".

(13) القدامى يحتجون بالشاهد لإثبات وجود المدخل أمّا المحدثون فيوضّحون به الخصائص التركيبية والدلالية للمدخل.

(14) انظر مقدمة «القاموس المحيط» في ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، للطاهر الزاوي، ص ص (ه-ز).

(15) أسقط عبد السّلام محمد هارون وأحمد عبد الغفور عطار عشر صحاح الجوهريّ وكانت الشواهد غير القرآنيّة من ضمن المادة المحذوفة. (انظر تهذيب الصّحاح).

2 - المعجـــم الـــوسيـــط :

استعانت لجنة تأليف هذا المعجم «في شرحها للألفاظ بالنصوص والمعاجم التي يعتمد عليها وعززته بالاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال العربية والتراكيب البلاغية المأثورة عن فصحاء الكتاب والشعراء»(16) بما في ذلك المولدون الذين لم يحتجّ القدماء بأقوالهم وهو ما عدّه بعض النقاد من مظاهر التجديد (17).

وما ذكره المؤلفون سابقا يوحي بثراء مادة الاستشهاد كمّا ونوعا غير أن مواد المعجم تؤكد عكس ذلك(18)، فمن الناحية الكمية تبقى الشواهد دون النسب المنتظرة بكثير، فمثلا لا تتجاوز تغطيتها لمداخل حرف الهمزة نسبة 15٪ أي 209 مدخلا رئيسيا من مجموع 1408. وهي تقتصر من الناحية النوعية على القرآن والشعر القديم وتهمش النثر وتقصي تماما مدونات الأدب الحديث وكأنها لا يمكن أن تمثّل الاستعمال الفصيح. أما ما وصفه المؤلفون بالتراكيب البلاغية المأثورة فهي سياقات ضيقة تنحصر أحيانا في مركبات ثنائية كالمركبات النعتية يكون فيها المدخل ناعتا مثل أَمْرٌ إِمْرٌ ومكان أشب أو منعوتا مثل أزمة مالية وأزمة مرضية. كما يكون السياق مركب إضافة مثل إزاء مال وإزاء حرب أو نواة اسناد فعلي من قبيل أزف الترحل... وجلّ هذه التراكيب والشواهد منقول عن أمهات المعاجم القديمة(19) وتغطي مداخل منها ما أصبح في عداد المهجورات مثل أرِنَ أي (نشط) وأزَى (تقبّض) والأسيف (الأجير) والأكَال (الأكل) والتّؤمُريّ (الإنسان)...

وما نخلص إليه من خلال العينة التي فحصناها، أي شواهد حرف الهمزة، هو أن مادة الاستشهاد في المعجم الوسيط تظل دون المنشود كما ونوعا حتى وإن بدت متفوقة على مواد بعض المعاجم الصادرة من قبل مثل المنجد للآباء اليسوعيين.

3 - المعجـم العربـــي الحـــديـــث :

من خصائص المعجم العربي الحديث حسب ما أورده المؤلف في المقدمة «الإكثار من الشواهد والأمثلة في تعريف الكلمات ولاسيما ما ورد منها في القرآن الكريم لأنه

(16) المعجم الوسيط، مقدمة الطبعة الأولى، ص 13.

(17) مطر (عبد العزيز) : المعجم الوسيط بين المحافظة والتجديد، ضمن : في المعجمية العربية المعاصرة، ص 523.

(18) سبق أن نبّه الأستاذ ابراهيم بن مراد إلى إخلال مؤلفي المعجم الوسيط في مستوى الترتيب بالمبادئ التي أقرّها المجمع قبل التأليف (انظر مقاله : مشاكل الترتيب المنهجية في المعجم العام العربي الحديث : تطبيق على المعجم الوسيط، في مسائل في المعجم، ص ص 222 - 255).

(19) انظر مثلا في المواد : أخر، أزر، أمر...

المرجع الأول والآخر للغة العربية التي أثبت قواعدها وأمّن لها البقاء والاستمرار» (20)، وقد تبنى في ذلك على حد قوله شعار لاروس «معجم بلا أمثلة جسم بدون هيكل عظمي».
ومن خلال ما تقدم يكون المؤلف قد عبر عن وعيه بأهمية الشواهد والأمثلة وبافتقار المعاجم العربية الحديثة إلى القدر الكافي منها وهو ما حاول تداركه فشمل تمثيله بعض المواد القديمة باختصار شواهدها وتبسيطها (21) ، لكنه لم يحقق في مستوى التطبيق النقلة النوعية المنتظرة، ولم تكن الشواهد بالكثرة التي أشار إليها.

ثم إن ما عبّر عنه سابقا يثير قضايا نظرية هامّة متعلّقة بمسألة الاستشهاد يحسن التوقّف عندها ومنها جعل القرآن مصدرا رئيسيّا للاستشهاد واعتباره المرجع الأوّل والآخر للّغة العربيّة، وهو رأي فيه غلوّ، لأنّ القرآن وإن ساهم في تطوير المباحث اللّغوية عند العرب وفي انتشار اللّغة العربيّة في أعقاب الفتوح الإسلاميّة فإنّه لم يكن في كتب النحاة مصدرا أساسيّا للاستشهاد. فسيبويه صاحب أول مصنّف نحوي وصل إلينا اعتمد في وصفه للّغة العربيّة على الشّواهد الشّعرية وعلى لغة الأعراب، وكذلك فعل جلّ النحاة من بعده فتلافوا القرآن والحديث «تنزيها لهما» (22) أو ولعا بالغريب والشاذّ من الاستعمالات.

ومن المفارقات أن نجد اتجاها مضادا لدى اللّغويين المحدثين، يتمثل في اعتماد النصّ القرآني مصدرا أساسيّا لشواهدهم رغم أنّه لا يكفي وحده لتغطية المداخل المحدثة والمولّدة، ولا يفي أحيانا بالغرض المطلوب معاجميّا إذا ما سلخت الآية عن سياقها (23).

---

(20) الجرّ (خليل) : المعجم العربي الحديث، (تنظر فيه الصفحة الثانية غير المرقمة من «إلى القارئ الكريم»).

(21) مثلا شاهد «عاقب» في تاج العروس : «وفي الحديث قدم على النبيّ صلعم نصارى نجران السيّد والعاقب»، أصبح في المعجم العربيّ الحديث : «جاء السيّد والعاقب».

(22) عيد (محمد) 1976 : الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، ص 125.

(23) أشار أحمد شفيق الخطيب إلى بعض الشواهد القرآنية والحديثية التي أساء مؤلفو القاموس الجديد (علي ابن هادية وبلحسن البليش والجيلاني بن الحاج يحيى) استعمالها واختيارها مثل قوله تعالى: «قل فللّه الحجة البالغة» وهو شاهد لا يضيف قرائن إيضاحية إلى معنى المدخل حجة خلافا للآية : «والذين يحاجّون في الله من بعد ما استجيب لهم حجّتهم داحضة». ولنفس الأسباب مثّل للمدخل «خزّ» بجملة مصنوعة : «مشى السلطان وحاشيته يرفلون في الخزّ والديباج» وفضّلها من وجهة نظر معجمية على الحديث الشريف «لا تركبوا الخزّ ولا النّمار». (ينظر في : الخطيب (أحمد شفيق) 1987 : من قضايا المعجمية العربية المعاصرة، ضمن : في المعجمية العربية المعاصرة، ص 620).

وفي مثل هذه الحالات كأنّنا بالمعاجميّ يعتبر الشاهد غاية في ذاته ويغفل وظيفته في النصّ المعجمي باعتباره ضربا من الشرح والترديد Paraphrase للمدخل، والتّعليق عليه(24)، كما أنّه من الخطإ في اعتقادنا أن يقيّد المعاجمي نفسه بنصّ واحد يستمدّ منه جلّ شواهده لأنه اختيار يتعارض نظريّا مع آراء علماء المعجم وتصوّراتهم لمبدإ الاستشهاد.

ففي هذا الصّدد يرى «ألان راي» أن ظهور شاهد مّا تحت أيّ مدخل هو حصيلة سلسلة متشعبة من الاختيارات : اختيار نصّ في المدونة واختيار ملفوظ في النصّ واختيار وحدة معجمية في الملفوظ واختيار قيمة (معنى) للوحدة المعجمية المنتقاة واختيار العمليات الدلالية التي يقوم عليها مفهوم التّناص Intertextualité (25).

وعموما إذا كانت الشّواهد القرآنية قليلة في كتب النحاة القدامى بسبب تنزيههم للنّص الديني أو ولعهم بالغريب فهي حاضرة في أمّهات المعاجم القديمة حضورا عاديّا، وهي طاغية على سائر مواد الاستشهاد الأخرى في بعض المعاجم الحديثة، وذلك لأسباب عقائدية تكمن أساسا في قداسة الملفوظ : القرآن أسمى ما يمكن أن يستشهد به(26)، فضلا عن نزعة بعض المعاجميين في اقتصاد مجهود البحث والتوثيق بالاكتفاء بالنّص القرآني (أو المعجم المفهرس لألفاظ القرآن) دون غيره من مدوّنات النثر القديم والحديث. . . وباعتماد مقاييس عقائدية في اختيار الشّواهد بدل المقاييس الموضوعيّة المستمدة من مبادئ علم المعجم الحديث .

4- المحيط : معجم اللّغة العربية (27) :

يلاحظ مستعمل هذا المعجم كثرة شواهده وتنوّعها مقارنة بالمعجم الوسيط وبالمعجم العربي الحديث. فمن الآيات القرآنية التي تلائم المدخل نذكر على سبيل المثال ما ورد بعد «سلّم»، على القوم : حيّاهم بالسّلام (لا تدخلو بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا

(24) Dubois (J et C) 1971, p. 88.

(25) Rey (A) 1977 :"L'apparition d'une citation sous une entrée résulte d'une suite complexe de choix, choix d'un texte dans le corpus, choix d'un énoncé dans le texte, choix d'une unité lexicale dans l'énoncé, choix d'une valeur (sens) pour l'unité sélectonnée, et d'opérations sémantiques qui mettent en œuvre le concept d'intertextualité", p. 76.

(26) الخطيب (أحمد شفيق) 1987، ص 020.

(27) تأليف أديب اللجمي، البشير بن سلامة، شحادة الخوري، عبد اللطيف عبيد، نبيلة الرزاز، عن دار المحيط باريس، ط 1 - 1993.

وتسلّموا على أهلها)، وكذلك الشّاهد الموضّح لـ «صدر» بمعنى القلب (قل إن تخفوا ما في صدوركم أو تبدوه يعلمه اللّه). ومن الشعر نجد بعد المدخل «شنف له» بمعنى فطن :

وتقول قد شنف العدوّ فقل لها ما للعدوّ بغيرنا لا يشنف

أمّا الأقوال السّائرة فنذكر منها «عند الصباح يحمد القوم السّرى» الذي ورد لتوضيح « السّرى» أي سير عامّة اللّيل. . . إلخ.

ولعل أبرز إضافة نوعيّة تذكر للمحيط فتبوّؤه مكانة خاصّة بين المعاجم العربيّة الحديثة تتمثّل في صناعة أمثلة مستمدة من «واقع الحياة المعاصرة» (28) لتوضيح مداخل محدثة مثل (عارضه : قاومه، أخذت بعض الأحزاب تعارض الحكم). ومن الطّريف كذلك أن نظفر أحيانا بأمثلة توضّح المداخل المعجميّة المتشعبة مثل التّعابير الاصطلاحية Expressions idiomatiques التي اعتادت المعاجم العربيّة تهميشها وإغفالها تماما. فضمن المداخل الفرعية لـ «ستار» نجد ما يلي : (أسدل السّتار على شيء : أخفاه أو أنهاه، أسدل السّتار على المؤامرة).

فالمحيط، إذن هو ثاني معجم عربي حديث - بعد «المعجم العربي الأساسي (29)»- يدخل في النص المعجمي الأمثلة المصنوعة ويعمّمها على نسبة هامّة من المداخل القديمة والحديثة محقّقا بينها وبين الشواهد توازنا كمّيا مستحبّا. وهذه الخصائص تجعله من أثرى المعاجم العربيّة الحديثة نصّا، وتبرّر تركيزنا عليه لتقويم منهجيّة التمثيل والاستشهاد فيه، وهي لا تخلو من المآخذ رغم ما فيها من مزايا. فمما يمكن أن يؤاخذ به المحيط :

- تعديد الأمثلة والشّواهد في المدخل الواحد.
- الخلط بين الآنيات.
- تداخل معطيات النص المعجمي.

4 - 1. تعديد الأمثلة والشواهد في المدخل الواحد :

ليس من النّادر أن نجد في المحيط شاهدين أو مثالين أو شاهدا ومثالا لنفس المدخل، وهو اختيار جار به العمل في بعض المعاجم الغربيّة كلما توفّرت الدواعي إلى ذلك مثل ورود الوحدة المعجميّة في سياقات تركيبية مختلفة بعضها حرّ وبعضها مقنّن

(28) انظر مقدمة المحيط. ص 3.

(29) المعجم العربي الأساسي - تأليف جماعة من كبار اللغويين العرب بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نشر لاروس ، باريس 1989.

Codé مع المحافظة على نفس القيمة الدّلالية (30). غير أن المنهج المقبول نظريّا يقتضي الاكتفاء بمثال واحد لكل مدخل لأن المعجم المثالي هو الذي يجمع بين الدقة والوضوح والاختصار. ومن عيوب تعديد الأمثلة والشّواهد دون مبرّرات واضحة تضخيم حجم المعجم وبالتّالي ترفيع كلفته. وفيما يلي عيّنات من تضخيم مادة التّمثيل والاستشهاد :

أ - شاهـــدان من القـــرآن :

نجد في المحيط مداخل معجميّة كثيرة تتعدّد فيها الشّواهد القرآنية مثل المدخل الفرعيّ «خفض فلان جناحه للنّاس » أي ألان جناحه وتواضع لهم (واخفض جناحك للمؤمنين) (واخفض لهما جناح الذلّ من الرحمة)، ويجوز هنا الاكتفاء بالشّاهد الأول لوضوحه واختصاره والاستغناء عن الثاني الذي قطع عن سياقه وتضمّن «هما» ضميرا عائدا على اسم محذوف. وهذا قد يكون مصدر غموض لمن لا يعرف الآية في سياقها الأصلي.

ب- شاهدان أحدهما من القرآن والثّاني من الحديث :

أورد مؤلّفو المحيط شاهدين لتوضيح المدخل «خادع» الأول من القرآن (إنّ المنافقين يخادعون اللّه وهو خادعهم) والثاني من الحديث (ويخادعون اللّه كأنّهم يخادعون آدميا)، والأنسب هنا الاحتفاظ بالشاهد الثاني لتضمّنه تشبيها يجعل المخادعة في الأصل للآدميين أما الشاهد الأول فتتأكد فيه الحاجة إلى تفسير المراد بمخادعة اللّه وهل يجري فيها اللّفظ على ظاهره أم يؤوّل، وهل هي جائزة أم ممتنعة ؟ إلخ (31). ولمثل هذه الأسباب يجب إقصاء الشّواهد التي تحتاج إلى تفسير وتأويل لأنّه يعسر استخدامها للإيضاح وهي في حد ذاتها موضع خلاف.

ج - مثالان لمدخل واحد :

نجد بعد «أومأ إليه» أي أشار مثالين هما : أومأ إليه بيده أن ادخل/ أومأ إليه بحاجبه أن لا. وبين المثالين تقابل قد يوهم المتعلّم لاسيما الأجنبي بتمحّض الإشارة بالحاجب للنّفي والإشارة باليد للإيجاب. وبالتّالي فإن تعدّد المثال قد يكون في هذه الحالة مصدر لبس

(30) نجد على سبيل المثال في المعجم الفرنسي Le Petit Robert تحت المدخل الرئيسي **Signaler** ص 1813 في المدخل الفرعي عدد 3 منه ثلاثة أمثلة هي : Rien à signaler ; Un seul journal a signalé leur présence à Paris ; Permettez - moi de vous signaler que

(31) انظر الرّازي (فخر الدين) : التفسير الكبير ج1، ص ص 02-03.

بدل أن يكون مصدر توضيح. وبمقارنة المدخل بالمثالين السّابقين نتبيّن اختلافا في المعلومات التّركيبيّة فالفعل أَوْمَأَ يتعدّى في المدخل إلى مفعول واحد أما في المثالين فقد تعدّى إلى مفعولين. لذلك يستحسن وصف البنية المركبية للفعل في المدخل أو في التّعريف لا أن تستنتج استنتاجا من المثال.

- **في المدخل** : يمكن التّنصيص على عدد الفضلات التي ينتقيها الفعل، فنعامل المدخل على أنّه متلازمة Collocation وبذلك نقول : أو مأ إليه بكذا. ولعلّ اكتمال الوصف في معجم كبير يستدعي تعديد الفضلات التي ينتقيها «أومأ» في محل المفعول به الثاني لاسيما وأنّ ما شاع منه منذ القديم قد دوّن في أمّهات المعاجم مدعوما بالشّواهد، من ذلك : أَوْمَأَ إليه بإصْبعه :

إذا قلّ مال المرء قلّ صديقه وأومت إليه بالعيوب الأصابع

وهذا البيت من كتاب القوافي للأخفش وقد خُفّفت فيه همزة «أَوْمَأَ». ويمكن الاستشهاد به في معجم حديث لوضوح معناه وتداول لفظه، بل إن ما قاله اللّيث في شرح الإيماء يمكن أن يكون بدوره شاهدا طريفا ذا قيمة تعريفيّة وثقافيّة، فقد نسب إليه قوله : «الإيماء أن تومئ برأسك أو بيدك كما يومئ المريض برأسه للرّكوع والسّجود»(32). وإنّا لنفضّل بيت الأخفش أو قول اللّيث على مثال مصنوع من قبيل ما ذكر في المحيط كما نفضّل أن يكون المدخل متلازمة على أن يكون الفعل شكلا أصليا Forme canonique مجرّدا من كل المعلومات المركّبة.

- **في التّعريف** : من الجائز وصف الخصائص التّوزيعيّة والدّلالية للمدخل ضمن التّعريف، ويكون المدخل حينئذ شكلا أصليّا أي مفردة، «أومأ : أشار إليه بيده أو رأسه أو حاجبه...» ثم نكمل التّعريف ببيت الأخفش الذي تضمّن الإيماء بالأصابع فيستنتج القارئ أن نصّ التّعريف لا يستنفد بالضّرورة كلّ الفضلات الممكنة، وإذا رمنا شاهدا مصنوعا مستوحى من البيئة الحديثة كان من قبيل «أومأ إليه بجريدة كانت في يده» وهو مثال ضمّن قيمة ثقافيّة: حمل الجريدة اليوميّة، وقيمة أخرى دلاليّة : الإشارة قد تكون بأيّ شيء كان في المتناول وليست بالضرورة بجارحة من الجوارح كاليد والإصبع ونحوهما.

---

(32) أنظر الشواهد في لسان العرب، مادة «ومأ».

ومن التّمثيل الذي بعدّ ضربا من الحشو ما ورد بعد «داخل»، «الداخل من الشيء باطنه، غاص في داخل الموضوع / اكتشف من داخل الأمر جوانب كانت غامضة». فلا فرق هنا بين «أمر» و«موضوع» ما دام كلاهما من أسماء المعاني أو الأسماء المجردة. والمقترح عند التوسع في التمثيل هو البدء بمعنى محسوس من قبيل «اختفت عربات القطار داخل النفق» ثم إضافة معنى مجرد يكون أحد المثالين المذكورين في المحيط.

وخلاصة القول في هذا المجال أن تعدد الأمثلة والشواهد في نفس المدخل لابد له من حوافز مقنعة ، وأن انتقاء السياقات لابد من إخضاعه لمقاييس واضحة ولعله يحسن تعميم الأمثلة والشواهد على كل المداخل بمعدل شاهد أو مثال واحد لكل مدخل بدل أن تتعدد في بعض المداخل لتصل الأربعة سياقات(33) وتظل مداخل أخرى كثيرة خالية تماما من كل تمثيل(34).

4 - 2. الخلط بين الآنيّات :

يكيف المعاجمي المثال المصنوع حسب تصوراته النظرية فيجعله مجسما لأهم الخصائص الصرفيّة التّركيبية والدلالية والثقافية للمدخل(35). ومن ضمن الخصائص الواجب مراعاتها نظريا تزامن السياق مع المدخل أي انتماؤهما إلى آنية واحدة وهو ما نلاحظه في المحيط بعد المدخل «اتفاقية» أي وثيقة تراض بين فريقين أو أكثر على موضوع مّا : «وقعت الدولتان اتفاقية تجارية». فالمدخل وبقية العناصر المعجمية المتواردة معه في السياق تنتمي إلى آنية واحدة وإلى مستوى واحد من الاستعمال الحديث.

ولئن كان هذا الاختيار ممكنا في آنية حديثة فإن إشكاليات الخلط الزماني تبدأ عند التمثيل بلغة حديثة لمداخل معجمية من القديم المهجور شأن العينات الموالية وهي من المحيط :

---

(33) انظر مثلا : عاهة.

(34) نذكر على سبيل المثال : خلب الشيء ، عفك، نضر، نكه، من الأفعال، ومن الأسماء : القشريات - الغلوسيد - الكابول - اللحن - الشعل . . . ومن التعابير والوحدات المعجمية المركبة : فت في ساعده، فتاة الأحلام . . .

(35) اعتبرت «جوزيت راي - ديبوف» نفس تلك التصورات متحكمة في اختيار الشواهد. فالمعاجمي يختار الشاهد الأقرب إلى المثال الذي كان سيصنعه بنفسه. (انظر : Rey-Debove 1991, p.156).

- ائتَشَب : - ـــــوا، تجمعوا واختلطوا، ائتشب العمال في **الساحة** ليبدؤوا **مسيرتهم**.

- الخَيْصَاء : المنحة التافهة، ظفر **عمال المصنع** بخيصاء هزيلة (36)

- زَنَخَ الشخص : تقبضت أمعاؤه من العطش فلا يستطيع إكثار الطعام أو الشراب، زنخ أحد **المعتقلين السياسيين** بعد **إضرابه عن الطعام والشراب**.

- العَاقب : من يخلف السيّد وهو ثانيه في المرتبة، **رئيس المؤتمر** تولّى عاقبه رئاسة **الجلسة** (37).

- تَفَخَّذ : تأخّر، تفخذ عن **الموعد** (38).

إن القاسم المشترك بين الأمثلة السّابقة هو اشتمال السّياق الواحد على عناصر معجمية تنتمي إلى آنيّات متباعدة زمانيا. فالمداخل تنتمي إلى عصر الاحتجاج أي إلى آنيّة أو آنيّات تمتد إلى ما قبل الإسلام وتتواصل إلى أواخر القرن الرّابع للهجرة. أما العناصر السّياقية التي كتبت بالحرف الغليظ فهي تنتمي إلى الآنية الحديثة أي النصف الثاني من القرن الحالي. ويترتب على هذه الظاهرة افتعال الجمع بين عناصر معجمية قديمة مهجورة وأخرى جديدة محدثة في صلب بنى مركبيّة لا صلة لها بواقع الإنجاز في أية حالة من الحالات التي مرّت بها اللّغة عبر تاريخها. ومن الجائز التّساؤل عن دوافع هذا الخلط الزّماني أو الافتعال الأسلوبي، هل هي الرّغبة في النّهوض باللّغة العربيّة بإحياء ما تقادم من ألفاظها أم هو الطّموح إلى الارتقاء بصناعة المعجم العربي إلى المستوى الذي بلغته صناعة المعاجم لدى الأمم المتقدّمة وذلك بإثراء النص المعجمي وتعميم الأمثلة على جميع مداخله بما في ذلك القديم منها ؟

ومهما كانت الدّوافع فلا مبرّر لهذا الخلط التّاريخي ولا داعي إلى إحياء مفردات من قبيل خيصاء وعَاقبٌ وائتشب وتفخّذ ما دام لنا في العربيّة الحديثة مرادفات شائعة مثل: منحة ونائب وتجمّع وتأخّر. فيقال تجّمع العمّال ولا يقال ائتشبوا ويقال تأخّر عن الموعد ولا يقال تفخّذ كما يقال في لغة الصّحافة نائ رئيس المؤتمر ولا يقال عَاقِبُهُ وهكذا. . .

---

(36) انظر كذلك في حرف الخاء : خفش، خفشت إدارة البلدية عددا من الأبنية القديمة. وخيفان، رأى خيفانا من التلاميذ عند باب المدرسة. . .

(37) ينظر كذلك في حرف العين الأمثلة المصنوعة لـ : عاجن، عافس - عامس . . .

(38) انظر الأمثلة في تأمّم - بحث - ابتهى . . . إلخ.

إنّ السّياقات التي صنعها مؤلّفو المحيط لمثل هذه المداخل لا تصلح البتة لأن تكون مثالا يحتذيه مستعمل المعجم لأنّها مصطنعة تتنافر في صلبها المحدثات مع المهجورات. فهي من قبيل الإنجاز الذي يولد ميتا وإن اعتقد أصحاب المحيط أنّهم سيفرضونه على المستعمل ويوجّهون به الاستعمال، فسلطة المعجم - في نظرنا - لا تكرّس إلا من خلال مادة معجمية تستجيب لمعايير اللّغة وتنبع من واقع الاستعمال الحيّ.

ولعلّ ما يؤكد جانب الافتعال في نسبة هامّة من السّياقات المصنوعة هو تمثيلها لمداخل قديمة لم نظفر لها بشواهد في أمهات المعاجم مثل لسان العرب وتاج العروس. ومن هذه المداخل خفّش، خيصاء، عامس، ظلّف... ويمكن أن نبرّر خلوّها من الشواهد بافتراضين :

- الأول : هذه المداخل كانت من الاستعمال المتداول في عصر جمع اللّغة إلى درجة أن القدامى لم يروا من الضّروري الاحتجاج على فصاحتها بشواهد وأمثلة.

- الافتراض الثاني - وهو الأرجح- أنّ تلك الموادّ المعجميّة تنتمي إلى الحوشي المنسوب إلى أعراب البوادي، وليس مستبعدا أن يكون من ضمنها الغريب المصنوع. فالنّحارير منهم كما قال الخليل «ربّما أدخلوا على النّاس ما ليس من كلام العرب إرادة اللّبس والتّعنيت» (39). وفي كتاب المزهر للسيوطي عيّنات من المصنوع نبّه إليها اللّغويون أمثال الخليل وابن فارس (40)؛ بل إنّ ابن دريد في الجمهرة لم يعن «بالجمهور المعروف من الألفاظ» (41) كما قصد في الأصل وإنّما خالف المنهج الذي وضعه وعني بالغريب إلى درجة أنّه «وُسِمَ بافتعال العربيّة، وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم» (42) وجمهرة ابن دريد لا تعدّ في الواقع استثناء، فالمعاجم العربيّة القديمة مثلما لاحظ السامرّائي قد «حفلت بالغريب المهجور الذي لم يسلم من الوضع والاختراع» (43).

---

(39) السيوطي (جلال الدين) : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج 1 ص 171.

(40) نفسه، ج 1 ص 182.

(41) نصّار (حسين) : المعجم العربي، نشأته وتطوره، ج2 ص 173.

(42) هذا الرأي منسوب إلى الأزهري، انظر المرجع السابق، ج 2ص 330.

(43) ينقد السامرائي اللغويين والبلاغيين القدامى الذين لم يحفلوا إلا ببعض العينات من الحوشيّ الذي تقاربت مخارج حروفه مثل الهعخع «وفاتهم أن يقولوا شيئا في اجلنطى واسلنقى والجلنفع والجحدب والبحجز...» (انظر السامرائي (ابراهيم) : الفعل زمانه وأبنيته، ص 147).

إن مثل هذه المعطيات يجب أن لا تغيب عن المعاجمي الحديث كلّما تعامل مع المادّة اللّغوية القديمة. فالغريب المهجور يجب إقصاؤه نهائيّا من المعاجم الحديثة والاعتناء بالمحدثات (44) لإلحاقها بأرصدة المعاجم ودعم تعريفاتها بالأمثلة والشّواهد المناسبة. أمّا المنهج المقترح لتوضيح المداخل القديمة دون خلط بين الآنيّات فهو الاستشهاد بسياقات من مدوّنات الأدب القديم أو التّصرف في الشّواهد القديمة باختصارها وتحويلها إلى أمثلة.

4 - 3. تداخل معطيات النص المعجمي :

إنّ تنظيم المعطيات وإحكام وضعها من أهمّ الميزات الشّكلية التي تجعل المعاجميّة علما وفنّا في نفس الوقت، فالنّص المعجمي إذا كان واضح المعطيات محكم التّرتيب سهّل تقبّل المعجم ويسّر تداوله بين جمهور المستعملين والمتعلّمين، لذلك عاب المحدثون على المعاجم القديمة سوء ترتيبها المؤدّي إلى خلط المعلومات وتكرارها. وإذا كانت للمعاجم القديمة عيوبها فلا ننسى أن القدامى قد أنجزوا بوسائل تقليديّة وحِرفيّة أعمالا معاجميّة شامخة جعلت العرب من أعرق الشّعوب في مجال صناعة المعاجم. والأمر مختلف في هذا العصر بالنسبة إلى المعاجمي الحديث إذ تغيّرت ظروف الصّناعة المعاجمية وتوفّرت وسائل المعالجة المعلوماتيّة من تخزين وانتقاء وترتيب. . . ، ويسّرت النّظريات المعجمية واللّسانية سبل التّصور ومناهج التطبيق. ورغم ذلك فإن المعاجمية العربيّة لم تبلغ بعد طور الاكتمال المنشود. فنحن نجد في المحيط - وهو من أحدث المعاجم عندنا - نقائص ناتجة أحيانا عن اضطراب في التصوّر المنهجي مثل الخلط بين المدخل والتّعريف والمثال أو الخلط بين المداخل الرّئيسية والمداخل الفرعية.

أ - الخلط بين المدخل والتّعريف والمثال :

كثيرا ما نجد في المحيط شرحا للأمثلة يقوم مقام المدخل الفرعي من قبيل ما ورد بعد **حاجة** : «رتّب حوائجه في الحقيبة أي وضع فيها ما يحتاجه (كذا) من الأمتعة». فهذه المعلومات التي قدّمت في شكل معطى واحد هي في الواقع ثلاثة معطيات يجب الفصل بينها كالآتي :

---

(44) لا نجد في المحيط أحيانا مداخل شائعة في العربية الحديثة مثل «تأمّل» ونجد في نفس الوقت «تأمّمه» أي قصده وقد مثلوا له بقولهم «تأمّمته لأسأله عن أحوال الوطن العربي» وكان من الأفضل الاستشهاد ببيت علي الحصري :

ودعتك أعلام العلوم إمامها وتيمّمتك من العراق العيس

- المدخل الفرعي : وهو وحدة معجميّة بسيطة تكون في صيغة الجمع : الحوائج.

- التّعريف : الأمتعة، الملابس.

- المثـــال : رتّب المسافر حوائجه في الحقيبة.

إن المعطيات الثلاثة - المدخل والتّعريف والمثال - متى تداخلت طمست الخصائص المركّبية للمدخل، لذلك قد يتوهّم القارئ المدخل البسيط مركّبا مثل حوائج، والمركّب بسيطا مثل عبارة «جعلته نصب عيني» التي أخذت من لسان العرب مسندة إلى المفرد مجرّدة من التّعريف والتّمثيل وهو ما يجعل مكانتها في النّص المعجمي غير واضحة، فهي بين منزلة المدخل ومزلة المثال والأنسب أن نعدّ العبارة مدخلا فرعيّا وأن نورد شكلها الأصلي أي مسندة إلى ضمير الغائب ثم نعرّفها ونمثّل لها كما يلي : «جعله نصب عينيه : اتّخذه هدفا، جعلت النّجاح نصب عيني».

إن المداخل المتشعّبة عامّة تبقى في حاجة إلى مزيد الوصف، فبعض التعابير التّحليلية يستحسن في بعض الحالات أن نميّزها عن التعابير الاصطلاحيّة المتجانسة معها لفظا، مثل : «قضى حاجته» أي أنجز شأنا ما من شؤونه و«قضى حاجته» التي تقال كياسة في معنى تغوّط. والفرق بين المعنى التأليفي والمعنى الاصطلاحي لا يتمّ إلاّ بالتّعريف والتّوضيح بشاهد أو مثال.

ومن بواعث الخلط بين المداخل والشّواهد ما يعود إلى تهميش الأمثال في المعاجم اللّغوية، ولا مانع نظريّا من إلحاق الأمثال الشّائعة في الاستعمال بالرّصيد اللّغوي العام. ولئن لاحظنا في المحيط اعتناء ملحوظا بالأمثال إذ كان بعضها مداخل فرعيّة مثل : «جوّع كلبك يتبعك : مثل يضرب فيما ينبغي أن يعامل به اللّئام» فإنّنا نلاحظ أحيانا تردّدا إزاء مكانة المثل في النصّ المعجمي فنراه في منزلة بين منزلتي المدخل والشّاهد شأن «ما حكّ جلدك مثل ظفرك» الذي ورد دون تعريف. وإن وجدنا بعض الأمثال معرّفة فإننا لم نصادف مثلا واحدا متبوعا بسياق مصنوع أو شاهد وكأنّ مؤلفي المحيط عدّوا المثل سياقا قائما بذاته لا يحتاج إلى توضيح، فالمثل من النّاحية السيميائية نصّ مستقلّ أو مغلق لكنه يبقى مهيّأ للظّهور ضمن نصّ أخر أكبر منه (45)، أمّا من النّاحية المعجميّة فهو مدخل مثل سائر

(45) Kleiber (G) 1994 : Nominales. Essais de sémantique référentielle, p. 219.

المداخل الأخرى، وما دام معناه غير حرفيّ فهو في حاجة إلى التّعريف والتّمثيل بسياق مصنوع أو شاهد.

ب- الخلط بين المداخل الرئيسية والمداخل الفرعية :

إن غياب التّصور الواضح لمكانة الأمثال في المعجم نتج عنه أحيانا خلط بين المداخل الرئيسيّة والمداخل الفرعيّة. فالمثل «ما كلّ بارقة تجود بمائها» عامله مؤلّفو المحيط معاملة الجملة العاديّة ذات المعنى التأليفي واعتبر سياقا موضّحا للمدخل الرئيسي «بارقة» أي السّحابة ذات البرق. في حين أنّ المعنى المقصود عند استعمال الجملة المثليّة ليس المعنى التّأليفي أي ما نحصل عليه بتجميع معاني الأجزاء المكوّنة للجملة، وإلاّ عدّ مثلا حرفيّا Proverbe littéral (46) يفضي إلى حصول تطابق بين المثل وتعريفه. فإذا فرضنا أن المثل السّابق ينتمي إلى الأمثال الحرفيّة فمن المنتظر أن يصحّ التطابق التّالي :

ما كلّ سحابة تجود بمائها = ليست كلّ سحابة ممطرة.

لا شكّ أنّ هذا المعنى يمكن أن يفهم من العبارة السّابقة إلاّ أنّ المقصود منها عند الاستعمال هو المعنى الاصطلاحي الذي من أجله يحفظ المثل ويمكن صياغته كالآتي : (ما كلّ خير متوقّع يحدث فعلا). فالملاحظ أنّ المعنى الثاني أعمّ من الأوّل وأنّ المقام الثاني أوسع من الأول إذ تمّ الانتقال من (متكلّم خاصّ ينتظر غيثا) إلى (متكلم في المطلق يكون قد انتظر نفعا مّا) (47)، فالجملة المثلية إذن هي جملة أصليّة Phrase générique (48) تتضمّن حقيقة عامّة وتقبل الاندراج في عدد لا محدود من السّياقات المشابهة للسيّاق الأصلي. وبفضل ما تتضمنه من صور مجازيّة يكمن دورها في « تقريب المراد للعقل وتصويره بصورة المحسوس» لأن «الأمثال تصوّر المعاني بصورة الأشخاص» (49).

فلا مبرر إذن للتذبذب في معاملة الأمثال والوحدات المتشعبة عامة مادام المعاجميون

---

(46) المرجع نفسه، ص 215.

(47) عبّر كليبار عن اختلاف المتكلّم في المقامين كما يلي : في المقام الأول ∃loc (يوجد متكلم) وفي المقام الثاني ∀loc (أيّا كان المتكلّم)، لذلك تسبق الأمثال عادة بعبارة تفيد هذا الإطلاق مثل : يقال أو يقول المثل... (انظر المرجع السّابق).

(48) نفسه، ص 216 وما بعدها.

(49) السيوطي (جلال الدين) : معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج1 ص 405.

واللسانيون(50) مجمعين على اعتبارها عناصر معجمية تفرد لها المداخل الفرعية في المعاجم، بل إن جورج كليبار(51) يذهب إلى حد اعتبار المثل تسمية Dénomination بل علَمًا un nom -name، ومن أدلته على ذلك :

– المثل وحدة مقنّنة unité codée تخزن في الذاكرة مرتبطة بمرجع وتكون جاهزة مسبقا للاستعمال.

– خاصية الثبوت fixité، فالبناء اللغوي للمثل لا يتغير(52) أمّا مرجعيا فيقترن المثل بكيان عَامٍّ entité générale يشكل وصفُه معنَى المثل.

وبناء على ما تقدم يجب اعتبار «ما كل بارقة تجود بمائها» مدخلا فرعيا لا مجرد سياق موضح للمدخل الرئيسي «بارقة» الذي يمكن توضيحه بسياق مصنوع أو بنقل المثال الذي جاء في لسان العرب : «يقال : ما فعلت البارقة التي رأيتها البارحة ؟»(53).

وعلى العموم لا يقتصر إيراد الأمثلة والشواهد في غير مواضعها على المثال السابق فقط بل يمكن أن نعثر في المحيط على عينات أخرى: فالمثال الموضح لـ «جعراء» قد ورد بعد «جعري»، والشاهد القرآني الذي يجب أن يوضح المدخل المفقود «قطع دابره» نجده موضحا للمدخل «دابر» بمعنى آخر الشيء، وهكذا . . .

5 - الخـــــاتمـــــة :

إن الهنات التي نبهنا إليها سابقا مردّها إلى الغموض الذي اكتنف بعض المبادئ النظرية التي قام عليها المعجم. فاختيار المداخل والشواهد والأمثلة افتقر إلى التصور التاريخي السليم للمادة المعجمية وإلى رسم الحدود الواضحة بين المعجم والتركيب باعتماد مقاييس تميز بين المتواليات الجامدة التي يمكن أن تمثل مداخل في المعجم والمتواليات الحرة - ذات المعنى التأليفي - التي لا تنتمي إلى تلك المداخل. ولنفس تلك الأسباب النظرية كانت بعض المعطيات منقوصة في حين اتّسمت معطيات أخرى بالتّضخّم مثل حشو المداخل بتصريف الأفعال في الماضي والمضارع والأمر وهي معلومات يمكن الاستغناء عنها لسببين على الأقلّ :

(50) أنظر مثلا : Rey (A) 1977, p. 189; Dubois (J et C) 1971, p. 40
Guilbert (Louis) 1975 : La créativité lexicale p. 269.
Kleiber (G) 1994, pp. 210-211. (51)

(52) لاحظ القدامى أن «الأمثال لا تغير» لأن العرب تجريها على «ما جاءت»، وهي «قد تخرج عن القياس فتحكى كما سمعت» – انظر المزهر في علوم اللغة للسيوطي، ج1، ص ص 487 - 488.

(53) لسان العرب، مادة برق.

- إن مداخل المعجم وحدات نظريّة أو تجريد لوحدات الخطاب أو هي تسميات لأقسام الكلام (54) وليست كلمات منجزة في الخطاب.

- إن مثل هذه المعلومات يمكن أن يولّدها المتكلّم انطلاقا من الجذور المعجمية بتطبيق القواعد الصّرفية التي سبق أن اكتسبها وهو ما عبّر عنه القدامى بمفهوم القياس الذي فسّره ابن جنّي بقوله «ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره»، وفي تعليقه على استعمال اسم المفعول وعدم استعمال الفعل من مادة «درهم» أي قولهم «رجل مدرهم» وعدم قولهم «درهم الرّجل»، يضيف قائلا : «إلاّ أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكفّ ولهذا أشباه»(55). وإذن فالمعلومات الصّرفية التي نحصل عليها بالقياس تصلح للمعاجم الآليّة وهي عبارة عن بنوك معطيات معاجميّة توصف فيها اللّغة للحاسوب حتى يستعان به في البحث (56). أمّا في معاجم الاستعمال الجاري فهي حشو يجب الاستغناء عنه والاعتناء بنواح أخرى أولى بالاهتمام، منها محاولة الإحاطة بالمحدثات (57) وتعميم الأمثلة والشّواهد مع تنويعها لتشمل عينات من النثر القديم والحديث.

ورغم النّقائص التي ذكرناها فإنّنا نعتبر المحيط إضافة بارزة في تاريخ المعجم العربي الحديث لأنّه تميّز بأناقة الإخراج وثراء مادّة التّمثيل والاستشهاد إلى جانب العناية الواضحة بالمحدثات (58) في المجال اللّغوي العامّ وبالرّصيد المصطلحي الحديث في مجال العلوم والتكنولوجيا، وهي مزايا تبوّئه مكانة متميّزة لدى المختصّين وجمهور المتعلّمين والمستعملين خاصّة إذا تعهّده مؤلفوه بالتنقيح والتّجديد والتّطوير لا سيما وأنّهم قد عبّروا بأنفسهم عن هذه الرّغبة وعدّوا العمل المعجمي ولادة متواصلة (59).

عبد العزيز المسعودي
كليّة الآداب بسوسة - جامعة الوسط

(54) Dubois (J et C) 1971, pp 61-62.

(55) ابن جنّي (أبو الفتح عثمان) : الخصائص، ج1، ص 357.

(56) Courtois (Blandine), Silberztein (Max): Dictionnaires électroniques du français, in : Langue Française N° 87, sept 1990.

(57) من المحدثات الشائعة التي يمكن استدراكها على المحيط نذكر : تأمل - بيان - آفاقي - مبيت - مسؤول - حرَفِيّ .

(58) نسبة إحاطته بها تفوق المنجد والمعجم الوسيط، وهو ما تؤكده الجُرود والبيانات الإحصائيّة في بحث أنجزته في إطار شهادة التعمّق في البحث.

(59) مقدمة المؤلفين، ج 1، ص ا: وقد صدرت من المحيط طبعات دون أن يطرأ تغيير على مدوّنته الأصليّة.

مـــراجع البحـــــــث

1- المعاجم :

- الآباء اليسوعيّون : المنجد في اللّغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، ط 27، 1984.
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين) : لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت.
- الأزهريّ (أبو منصور محمد) : تهذيب اللّغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، المؤسّسة المصريّة العامّة للتأليف والإنشاء والنّشر، القاهرة، 1964.
- الجرّ (خليل) : المعجم العربيّ الحديث، لاروس، باريس 1973.
- الزّبيدي (مرتضى) : تاج العروس، دار ليبيا للنشر والتوزيع، د.ت.
- الفيروز آبادي (محمد) : القاموس المحيط، ترتيب الطاهر الزاوي، الدار العربية للكتاب، ط3، 1980.
- اللجمي (أديب)، بن سلامة (بشير)، الخوري (شحادة)... : المحيط، معجم اللغة العربية، دار المحيط، باريس، ط3، 1996.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط، دار الأمواج، بيروت، ط2، 1987.
- هارون (عبد السلام محمد)، عطار (أحمد عبد الغفور) : تهذيب الصحاح، دار المعارف القاهرة، 1952.

2- المـــراجـــع العربيـــة :

- ابن جني (أبو الفتح) : الخصائص، دار الكتاب العربي، لبنان.
- ابن مراد (ابراهيم)، 1997 : مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الاسلامي، بيروت.
ـــ 1997 : مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- جمعية المعجمية العربية بتونس : في المعجميّة العربية المعاصرة، (وقائع ندوة)، دار الغربي الاسلامي، بيروت، 1987.
- الخطيب (أحمد شفيق)، 1987 : من قضايا المعجمية العربية المعاصرة، ضمن «في المعجمية العربية المعاصرة»، ص ص 597 -650.
- الرازي (فخر الدين) : التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، طهران، ط 2.
- السامرائي (ابراهيم)، 1983 : الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.
- السيوطي (جلال الدين) : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، منشورات المكتبة العصرية، بيروت 1987.
ـــ معترك الاقران في إعجاز القرآن، دار الفكر العربي، بيروت.
- عيد (محمد)، 1976 : الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد

في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة.
- مطر (عبد العزيز)، 1987 : المعجم الوسيط بين المحافظة والتّجديد، ضمن «في المعجميّة العربيّة المعاصرة»، ص ص 495 - 528.

3 - المراجع الأجنبيّة :

- Courtois (Blandine), et Silberztein (Max), Sept 1990 : Dictionnaires électroniques du français, in : Langue Française, n° 87.
- Dubois (Jean et Claude), 1971 : Introduction à la lexicographie : Le Dictionnaire, Librairie Larousse, Paris.
- Guilbert (Louis), 1975 : La créativité lexicale, Paris Larousse.
— Le lexique, in Grand Larousse de la Langue Française, Paris, Larousse. IV, pp. 3011-3025.
- Hausmann (Franz Josef), 1990 : La définition est-elle utile ? Regard sur les dictionnaires allemands, anglais et français, in : Chaurand (Jacques), et Mazière (Francine), (éds.) : La Définition, Larousse, Paris - pp. 225-233.
- Kleiber (Georges), 1994 : Nominales. Essais de sémantique référentielle, Armand Colin, Paris.
- Quemada (Bernard), 1987 : Notes sur lexicographie et dictionnairique, in : Cahiers de Lexicologie, n° 51, pp. 229-242.
- Rey (Alain), 1977 : Le lexique, images et modèles, Armand Colin, Paris.
- Rey-Debove (Josette) - Sept 1970 : Le domaine du dictionnaire, in : Langages, n°19, pp. 3-34.
— 1991 : La lexicographie moderne, in Travaux de linguistique n° 23, pp. 145-159.
- Robert (Paul) : Le Petit Robert, Dictionnaires Le Robert, Paris, 1987.